مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 36، العدد (1)، ص ص 17 - 37، الرياض (2024م/ 1445هـ)

المسائل التي لم يجب عنها ابن جماعة في كتابه «كشف المعاني في المتشابه المثاني»

«جمعاً ودراسة»

سلطان بن صغير بن نايف العنزي[1]

جامعة الحدود الشمالية

(قدم للنشر في 14/ 03/ 1446هـ؛ وقبل للنشر في 01/ 05/ 1446هـ)

المستخلص: يهدف البحث إلى جمع المسائل التي أوردها ابن جماعه في كتابه «كشف المعاني في المشابه المثاني»، ولم يورد جواباً لها، في كتابه هذا ولا في كتبه الأخرى، فعمد الباحث إلى جمع هذه المسائل ودرسها دراسة تحليلية وأجاب عنها، مدعماً ذلك بأقوال أئمة التفسير من المتقدمين والمتأخرين على وجه الاختصار. وقد بلغت تلك المسائل: (9) مسائل، وهي متنوعة في أبوابها، فمنها ما هو من باب التشابه اللفظي، ومنها ما هو من باب المشكل المعنوي. والمنهج المتبع في البحث: المنهج الاستقرائي التحليلي. وخلص الباحث إلى عدد من النتائج، أهمها: أن هذه المسائل التي لم يجب عنها ابن جماعة، بالغة الأهمية، ولعله أرجأ الجواب عنها لكونها بحاجة إلى مزيد عناية ونظر، كذلك تبين من خلال البحث وغيره أهمية العناية بالمتشابه اللفظي، إذ يساعد الحافظ على التمييز بين الآيات المتشابهة، مما يسهم في قوة الحفظ والضبط، فلا تلبس عليه المواضع حين التلاوة، كما تبين دقة ابن جماعة في استنباطاته التفسيرية ونفاسة أجوبته، وكذلك أهمية كتاب كشف المعاني، فهو يعد من المراجع الهامة في بابه.

الكلمات المفتاحية: المتشابه، المشكل، ابن جماعة، كشف المعاني.

Issues that Ibn Jama’ah did not answer in his book “Kashf al-Ma’ani” collection and study

Sultan bin Sughayyir bin Naif Aalanazi[1]

Northern Border University

(Received 17/09/2024; accepted for publication 03/11/2024.)

Abstract: The research aims to collect the issues mentioned by Ibn Jama’a in his book “Kashf al-Ma’ani”, but he did not provide an answer to them. The researcher collected these issues, studied them analytically, and answered them. The number of issues is nine, and they are diverse in verbal and moral similarity. Research method: The inductive and analytical approach. The researcher concluded a number of results, the most important of which are: the importance of paying attention to verbal similarity, as it helps to distinguish between similar verses, which contributes to the strength of memorization and control, so do not use it as a substitute when reciting, and the accuracy of Ibn Jama’ah in his interpretive conclusions and the richness of his answers, as well as About its importance. From the book Kashf Al-Maani, it is one of the important references in its chapter.

Keywords: similarity, problem, Ibn Jama’a, Kashf al-Ma’ani.

---

(1) الأستاذ المشارك في التفسير وعلوم القرآن بقسم الدراسات الإسلامية، في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة الحدود الشمالية.

البريد الإلكتروني: Email: Dr.sultan2950@gmail.com

(1) Associate Professor In the Department of Islamic Studies, College of Humanities and Social Sciences, Northern Border University.

المقدمة

الحمد لله الذي شرح صدور أوليائه، وخصهم بما شاء من آلائه، فانشغلوا بتفسير كتابه، وتدبر آياته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته، وأشهد أن نبينا محمد عبده ورسوله، أصفى أصفائه وأعظم أنبيائه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً مزيداً.

أما بعد، فإن الاشتغال بكتاب الله ﷻ من أعظم القرب، وأجل العبادات، إذ يقضي معه المسلم أوقاته، تلاوةً وحفظاً، وتدبراً وفهماً، وتفسيراً واستنباطاً، ولا بد أن يعرض له -والحالة هذه- آيات يُشبه بعضها بعضاً في اللفظ أو المعنى، فيطلب تفسيرها، ويروم التمييز بينها، فيرى من جميل المناسبات، ولطيف الارتباطات، ما يبهر عقله، ويدهش نفسه، ولا غرو، فإنه الكتاب الذي أُنزل بأفصح لغة، وأجل بيان، وأعظم نظام، فتنوعت موارده، وتشعبت مقاصده وعمت فوائده، وناسبت ألفاظه مواضعها، ولاقت فصاحته مواقعها[1].

وقد صنّف العلماء قديماً وحديثاً مصنفات جليلة تعنى بالكشف عن المتشابه اللفظي في القرآن الكريم، ومن أولئك العلماء: الإمام ابن جماعة رحمه الله، إذ ألف كتابه النفيس: كشف المعاني في المتشابه المثاني، أجاب فيه عن أسئلةٍ عرضت عليه من فضلاء الحاضرين أثناء إلقاء الدروس في التفسير، فيسألون عن مناسبات الألفاظ لمعانيها العجيبة، مما يقل ذكره في كتب التفسير، فأجاب ابن جماعة عن غالب تلك الأسئلة بما أودعه في كتابه هذا.

إلا أن نزراً يسيراً من المسائل أورده ولم يورد جواباً له، في كتابه هذا ولا في كتبه الأخرى، فاستخرت الله تعالى في جمع تلك المسائل والجواب عنها -قدر الاستطاعة- بالرجوع إلى كتب المفسرين، ليكمل نظام عقد هذا الكتاب الجليل، وهذا ضرب من ضروب التأليف، ومقصد من مقاصده، كما قال ابن حزم رحمه الله: «التآليف المستحقة للذكر، والتي تدخل تحت الأقسام السبعة التي لا يؤلف عاقل إلا في أحدها، وهي إما شيء لم يسبق إليه يخترعه، أو شيء ناقص يتمه... إلخ»[2]، فاستعنت بالله سبحانه، وتتبعت هذه المسائل فوجدتها (9) مسائل، فأوردت نص ابن جماعة، ووجه الاستشكال لديه، ثم أجبت عنها بما وقفت عليه من كلام المفسرين على وجه الاختصار، بما يناسب طبيعة البحوث الأكاديمية، ووفق اشتراطات المجلات المحكمة، التي تقيد الباحث بعدد محدد من الكلمات والصفحات، وجعلت عنوانه: «المسائل التي لم يجب عنها ابن جماعة في كتابه «كشف المعاني -جمعاً ودراسة-»».

أهمية البحث وأسباب دراسته:

تظهر أهمية البحث من خلال الآتي:

1- أن العناية بكتاب الله ﷻ مدارسةً وحفظاً وفهماً

(1) انظر: كشف المعاني، ابن جماعة، ص19. بتصرف يسير.

(2) انظر تتمة كلامه في: رسائل ابن حزم (2/ 186)، وذكرها ابن خلدون في مقدمته (3/ 1105).

وتفسيراً من أجل الطاعات.

2- أن هذا البحث فيه تتميم لكتاب نافع في بابه، فابن جماعة جمع في كتابه (674) مسألة في المتشابه وغيره، وأجاب عن جلّها، وترك نزراً يسيراً، أرجو أن يكمله هذا البحث.

3- أن فيه خدمة لحفاظ كتاب الله ﷻ، إذ إن ضبط الآيات المتشابهات لفظاً أو معنى من أجل اهتماماتهم.

4- أن التأليف في المشابه بأنواعه بالغ الأهمية، فهو ضرب من ضروب الدفاع عن القرآن الكريم ضد الهالكين الطاعنين فيه، كما أن فيها بياناً لإعجازه، وإظهاراً لكمال نظمه.

مشكلة البحث:

يحاول الباحث في هذا البحث الإجابة عن المسائل التي أوردها ابن جماعة في كتابه «كشف المعاني في المتشابه المثاني» ولم يورد لها جواباً، وهي مسائل بالغة الأهمية، وعميقة في محتواها، ولعل ابن جماعة أرجأ الإجابة عنها لمزيد التأمل فيها، فاخترمته المنية قبل ذلك أو لغيره من الأسباب، لذا جاء هذا البحث ليجيب عنها بما ذكره علماء التفسير رحمهم الله.

أهداف البحث:

1- بيان مكانة ابن جماعة رحمه الله العلمية لاسيما في باب التفسير.

2- بيان أهمية كتابه كشف المعاني في المتشابه المثاني، ولفت نظر القراء للاعتناء به.

3- الجواب عن المسائل التي أوردها ابن جماعة في كتابه هذا ولم يجب عنها.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث يجيب عن هذه المسائل التي أوردها ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا، وقد جمعت نسخ تحقيقات الكتاب[3] فلم أرَ المحققين أوردوا لها جواباً، وإنما اكتفوا بعبارة: لم يأت المصنف بجواب عليها، وكذا الدراسات الآتي ذكرها لم يتطرق أحد منهم لهذه المسائل والجواب عنها.

ومن الدراسات حول المؤلف وكتابه ما يأتي:

1- منهج ابن جماعة في كتابه كشف المعاني في المتشابه المثاني، للباحث علاء محمد علي، بحث منشور في مجلة أفنان، الناشر: النادي الأدبي بتبوك، 2010م.

2- الآراء النحوية التي انفرد بها ابن جماعة، بحث تطبيقي في كتابه كشف المعاني في المتشابه، للباحثة: حنان منصور أبو زيد، بحث منشور في مجلة كلية الآداب، ع54، ج2، الناشر: جامعة سوهاج - كلية الآداب، 2020م.

وأما الدراسات حول علم المتشابه فكثيرة جداً، لم أشأ أن أطيل البحث بذكرها، وإنما أكتفي بذكر اثنين فقط، وهما:

(3) الأولى بتحقيق الشيخ ناصر بن علي القطاني طباعة مؤسسة آيات للنشر والتوزيع، 1432هـ، والثانية بتحقيق أ.د. عبدالحميد هنداوي طباعة دار ابن الجوزي، 1444هـ، والثالثة: بتحقيق: أ. مرزوق علي إبراهيم، طباعة دار الشريف، 1420هـ، والرابعة بتحقيق: د. عبدالجواد خلف طباعة دار الوفاء، 1410هـ.

3- درة التنزيل وغرة التأويل لأبي عبدالله الخطيب الإسكافي، وهو مطبوع، بتحقيق د.محمد مصطفى آيدين، حققه في رسالة دكتوراه في كلية الدعوة وأصول الدين بمكة المكرمة، قسم الكتاب والسنة، عام 1422هـ.

4- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل، لأبي جعفر الغرناطي، طُبع في دار الغرب الإسلامي، بتحقيق سعيد الفلاح، عام 1403هـ.

حدود البحث:

اقتصرت في هذا البحث على كتاب «كشف المعاني في المتشابه المثاني» لابن جماعة، واعتمدت النسخة التي حققها الشيخ ناصر القطامي، لكونها أكمل النسخ من جهة عدد المسائل المذكورة فيها.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي وفق الإجراءات الآتية:

1- جمعُ المادة العلمية من خلال تتبع المسائل التي أوردها ابن جماعة في كتابه كشف المعاني ولم يورد جواباً عنها.

2- ذكرُ كلام ابن جماعة رحمه الله بتمامه دون تصرف أو حذف، مع إيراد الآيات تامةً، لأنه ربما أورد بعض الآية، فأورد الآيات كاملة حتى تتضح المسألة.

3- أوردت المسائل حسب إيراد المؤلف لها، وهي مرتبة حسب ترتيب المصحف.

4- بيان وجه التشابه الذي أشار إليه ابن جماعة.

5- دراسة المسائل الواردة بجمع كلام المفسرين حولها، وتلخيص كلامهم، وتقسيمه إلى أقوال، ثم ختم المسألة بذكر الراجح حسب الاستطاعة.

6- السير على المنهج الأكاديمي المتبع في البحوث العلمية من ناحية عزو الآيات وتخريج الأحاديث والآثار، وتوثيق النقولات.

7- لا أترجم للأعلام الواردة أسماؤهم في ثنايا البحث، طلباً للاختصار.

8- ختم البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات، مع تذييله بالفهارس العلمية.

خطة البحث:

سرت في هذا البحث على خطة مقسمة إلى مقدمة، ومبحثين، ثم التذييل بخاتمة البحث المشتملة على أهم النتائج والتوصيات.

- **المقدمة:** ذكرت فيها أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، وأهدافه، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطته.
- **المبحث الأول: التعريفات**، وفيه ثلاثة مطالب:
  - **المطلب الأول:** التعريف بالمتشابه لغةً واصطلاحاً.
  - **المطلب الثاني:** التعريف الموجز بابن جماعة رحمه الله.
  - **المطلب الثالث:** التعريف الموجز بكتابه (كشف المعاني في المتشابه المثاني).
- **المبحث الثاني: دراسة المسائل** التي **لم يجب عنها ابن جماعة في كتابه «كشف المعاني في المتشابه المثاني»**، وفيه: تسعة مطالب:

- **المطلب الأول:** مسألة في قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾ [البقرة:125].
- **المطلب الثاني:** مسألة في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْۖ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِيۖ﴾ [البقرة:260].
- **المطلب الثالث:** مسألة في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْۗ﴾ [البقرة:286].
- **المطلب الرابع:** مسألة في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ﴾ [الأنعام:76].
- **المطلب الخامس:** مسألة في قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف:7].
- **المطلب السادس:** مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ [الحج:33].
- **المطلب السابع:** مسألة في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُۗ﴾ [الحج:60].
- **المطلب الثامن:** مسألة في قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس:40].
- **المطلب التاسع:** مسألة في قوله تعالى: ﴿لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الزمر:4].

- **الخاتمة:** فيها أهم النتائج والتوصيات.
- **فهرس المصادر والمراجع.**

وأسأل الله التوفيق والسداد والإعانة على ذلك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

المبحث الأول: التعريفات

وفيه ثلاثة مطالب:

- **المطلب الأول: التعريف بالمتشابه لغةً واصطلاحاً.**

المتشابه لغةً: من الشِّبْه والشَّبَه، والشين والباء والهاء أصل واحد يدل على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، والشبه: المثل، والشبيه: المثيل، وجمعه: أشباه، والمشتبه: المشكل، ويقال: تشابها واشتبها: إذا أشكلا، وأمور مشتبهة ومُشبَّهة: أي: مشكلة ملتبسة، يشبه بعضها بعضاً(4).

المتشابه اصطلاحاً: عُرف بعدة تعريفات منها:

أنه: «إيراد القصة الواحدة في صور شتى، وفواصل مختلفة، ويكثر في إيراد القصص والأنباء»(5).

وعُرفت الآيات المتشابهات بأنها: «الآيات التي تكررت في القرآن، وألفاظها متفقة، ولكن وقع في بعضها زيادة أو نقصان أو تقديم أو تأخير، أو إبدال حرف مكان حرف، أو غير ذلك مما يوجب اختلافا بين الآيتين»(6).

وأما المتشابه عند ابن جماعة فهو: وقوع الاختلاف في ألفاظ معانٍ مكررة، وتنويه عبارات فنون القرآن المحررة، من تقديم وتأخير، وزيادات ونقصان، وبديع وبيان، وبسط واختصار، وتعويضِ حروفٍ بحروف غيرها(7).

(4) انظر: مقاييس اللغة، ابن فارس (3/ 243)، تاج العروس، الزبيدي (5/ 598). مادة: شبه.

(5) انظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي (1/ 112).

(6) انظر: البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرماني، ص63.

(7) انظر: كشف المعاني، ص18.

وهذه التعاريف متقاربة.

- **المطلب الثاني: التعريف الموجز بابن جماعة رحمه الله.**

اسمه وكنيته ولقبه: هو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، أبو عبدالله الكناني الحموي الشافعي، اشتهر بـبدر الدين ابن جماعة.

مولده ونشأته وفضله: وُلد في حماة سنة 639هـ، ونشأ في بيت علم وفضل وصلاح، ونبغ منذ الصغر فقد حفظ الشاطبية وهو ابن سبع سنين، ودرس العلوم: الفقه والحديث والتفسير واللغة، ومن أبرز مشايخه: والده إبراهيم، وابن مالك صاحب الألفية، وابن دقيق العيد، وغيرهم، وجلس للتدريس، وتولى قضاء القدس ثم مصر، ثم الشام، ثم عاد إلى مصر، وكان طيلة توليه للمناصب متصفاً بالزهد والورع، حَسَنَ السيرة، نقي السريرة، أثنى عليه معاصروه وشهدوا له بالفضل والإمامة.

وكان شافعي المذهب، أشعري المعتقد، وهذا مما أُخذ عليه. عفا الله عنا وعنه.

من مؤلفاته: كشف المعاني في المتشابه المثاني، وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم، وإيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل.

وفاته: توفي ليلة الاثنين الحادي والعشرين من جمادى الأول سنة 733هـ، عن عمرٍ ناهز الأربع والتسعين سنة، رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه.

- **المطلب الثالث: التعريف الموجز بكتابه (كشف المعاني في المتشابه المثاني).**

ألف ابن جماعة كتابه هذا في علم المتشابه اللفظي، كما نص عليه في مقدمته، إلا أنه طرق في ثناياه مسائلَ من المتشابه المعنوي، وسبب تأليفه: ما أشار إليه في مقدمته، من أنه كان يلقي دروس التفسير في المدارس، وربما لهج بعض الفضلاء الحاضرين بمسائل حسنة، وسأل عن المناسبات بين الألفاظ والمعاني، وبعض هذه المسائل لم تُذكر في كتب التفسير المشهورة، وذلك نحو **اختلاف ألفاظ** معانٍ مكررة، من تقديم وتأخير وزيادة ونقص، وبسط واختصار، فاستخار الله سبحانه في جمع تلك المسائل والجواب عنها بما فتح الله تعالى عليه في هذا الكتاب، وأسماه: كشف المعاني في المتشابه المثاني.

والمؤلف في هذا الكتاب لا يصرح بمن نقل عنه من المفسرين، وإنما يبتدئ الجواب مباشرة، وربما قال: ذكر المفسرون كذا وكذا، وكان الغالب على طريقته: الاختصار، ووضوح العبارة، فليس في كلامه تعقيد أو صعوبة؛ وفي كثير من المواضع يورد المسائل على طريقة السؤال والجواب، وبلغت المسائل عنده: (674) مسألة، أجاب عنها كلها، إلا (9) مسائل لم يجب عنها، وهو غرض هذا البحث.

***

المبحث الثاني:

دراسة المسائل التي لم يجب عنها ابن جماعة في كتابه «كشف المعاني في المتشابه المثاني»

- **المطلب الأول: مسألة في قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾ [البقرة:125].**

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿طَهِّرَا

بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ [البقرة:125]؛ وفي الحج: قال تعالى: ﴿وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ [الحج:26]﴾[8].

تمام الآيتين: قال الله تعالى في «سورة البقرة»: ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا ٱلْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَآ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ [البقرة:125].

وقال تعالى في «سورة الحج»: ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْـًٔا وَطَهِّرْ بَيْتِيَ لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ [الحج:26].

وجه الإشكال: في الآيتين يأمر الله ﷻ نبيه وخليله إبراهيم عليه السلام بتطهير البيت، لكن اختلفت ألفاظ الآيتين، فقال في «البقرة»: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ﴾، بينما قال في «الحج»: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْقَآئِمِينَ﴾، فما وجه الاختلاف بين العاكفين والقائمين؟ ولِمَ خصت سورة البقرة بذكر ﴿العاكفين﴾، وخصت سورة الحج بذكر ﴿القائمين﴾، مع اتحاد الأمر بتطهير البيت، لمن ذُكر في الموضعين؟

الجواب: لم يجب عنها ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا، وأجاب غيرُه بعدة أجوبة، كما يأتي:

الأول: أن ﴿القائمين﴾ بمعنى المقيمين أو ذوي الإقامة والملازمة في المكان نفسه، وهم العاكفون، لكن: لما سبق ذكر العاكف في سياق «سورة الحج»، في قوله: ﴿وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِي جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ﴾ [الحج:25] عبر عنهم بعبارة أخرى، لأنه تقدم ذكر العكوف متصلاً بالآية، فوقع الاكتفاء بذلك، وعُدل عن التكرار، وهذا هو شأن العرب في خطابها، حيث تعدل عن التكرار إلا في مواضع خاصة، كالتي يراد منها التعظيم أو التهويل، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلْحَآقَّةُ ١ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة:1-2].

ولما لم يسبق ذكر «العكوف» في سياق «سورة البقرة»، وكان مقصوداً من الكلام، كان لابد من التصريح به، بخلاف سياق «سورة الحج».

ويمكن أن يقال: إن لفظ ﴿القائمين﴾ جاء على معنى: (والقائمين معتكفين)، أي: حال كونهم معتكفين، فالحال المقدرة هنا: أغنت عن وصفهم بلفظ «العكوف» الصريح.

ويكون التصريحُ في «سورة البقرة» بذكر ﴿العاكفين﴾، مغنياً عن ذكر ﴿القائمين﴾، لأن العكوف: الملازمة، وهو المراد بالقيام؛ فورد كل لفظ على ما يناسبه من تمام المعنى.

وعلى هذا القول: لا فرق بين معنى القائمين والعاكفين. وهو اختيار الكرماني والغرناطي[9].

الثاني: أن ﴿القائمين﴾ بمعنى المصلين، وتكون آية «سورة الحج»: ﴿وَٱلْقَآئِمِينَ وَٱلرُّكَّعِ ٱلسُّجُودِ [الحج:26] كلها في ذكر هيئات الصلاة: القيام والركوع والسجود.

ويكون معنى ﴿العاكفين﴾ في «سورة البقرة»: الواقفين، أي: القائمين في الصلاة، فيكون معنى قوله: ﴿لِلطَّآئِفِينَ وَٱلْعَٰكِفِينَ [البقرة:125] أي: للطائفين والمصلين،

(8) كشف المعاني، ص51.

(9) البرهان في توجيه متشابه القرآن، الكرماني، ص182؛ ملاك التأويل، الغرناطي (1/ 232).

وهذا أعظم ما يُقصد المسجد الحرام لأجله -وهو الطواف والصلاة-، فالطائف به معروف، وهو أخص العبادات عند بيت الله سبحانه، فإنه لا يُفعل ببقعة من الأرض سواها، ﴿والقائمين﴾ أي: في الصلاة؛ فقرن الطواف بالصلاة؛ وهما لا يشرعان إلا مختصين بالبيت، فالطواف عنده، والصلاة إليه في غالب الأحوال. كما أشار إليه ابن كثير رحمه الله[10].

وعلى هذا القول: لا ذكر هنا للاعتكاف، وقد جوّزه الزمخشري[11].

الترجيح: والذي يظهر أن التوجيه الأول أليق، لأن القائم معناه: العاكف، كقوله: ﴿مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران:75]، وحسُن هذا التوجيه، ليكون قوله تعالى: ﴿لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾ [الحج:26] جامعاً لأحوال من دخل البيت للتعبد، لأنه لا يخلو إذ ذاك، من طواف أو اعتكاف أو صلاة، فيكون حمله على ذلك أجمع لما هُيئ المسجد الحرام له، وتوسيع معاني القرآن أولى من اختصارها واقتصارها. وهذا اختيار أبي حيان[12].

وعلى هذا المعنى يكون ترتيب المذكورات لمناسبة بلاغية عظيمة، فبدأ بـ﴿الطائفين﴾ لأن عبادتهم -الطواف- خاصة بالمسجد الحرام دون غيره من المساجد، ثم ذكر ﴿العاكفين﴾ لأن عبادتهم -الاعتكاف- خاصة بالمساجد دون غيرها من الأماكن، ثم ذكر ﴿الركع السجود﴾ لأن عبادتهم -الصلاة- تصح بكل مكان طاهر[13]، فبدأ بالأخص ثم العام ثم الأعم. والله أعلم.

- **المطلب الثاني: مسألة في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:260].**

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة:260]، والله تعالى علم بإيمانه، فما فائدة الاستفهام؟»[14].

تمام الآية: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ ٱجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة:260].

وجه الإشكال: قد تقرر أن الله سبحانه أحاط بكل شيء علماً، ويعلم سبحانه بإيمان إبراهيم عليه السلام، فما وجه سؤاله عن إيمانه وهو يعلمه عز وجل؟

الجواب: لم يجب عنها ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا، وأجاب غيرُه بأن الاستفهام هنا: استفهام تقرير، لا إنكار ولا نفي، وهذا كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح:1]، والمعنى: قد شرحنا لك صدرك؛ وكقول جرير: أَلَسْتُم خيرَ من ركبَ المطايا * وأَنْدى العالمينَ بُطونَ رَاحِ[15]

(10) انظر: تفسير ابن كثير (5/ 402).

(11) انظر: الكشاف، الزمخشري (1/ 143).

(12) البحر المحيط (1/ 611).

(13) انظر: تفسير سورة البقرة، ابن عثيمين (2/ 46).

(14) كشف المعاني، ص68.

(15) انظر: ديوان جرير بشرح ابن حبيب، ص89، من قصيدة له يمدح فيها الخليفة عبدالملك بن مروان.

أي: أنتم خير من ركب المطايا.

ويكون معنى ﴿أولم تؤمن﴾: أنت مؤمن[16]، فَلِمَ تطلب رؤية آية؟ أو: ألست قد آمنت؟ والغرض تقرير إيمان إبراهيم عليه السلام، يعني: ما دمت قد آمنت، فَلِمَ تطلب رؤية آية؟ ودليله أن إبراهيم عليه السلام أجاب بـ(بلى)، وهو حرف يجاب به النفي المقرون بالاستفهام لإثباته، وفي كلام العرب: ما يُلاحظ فيه اللفظ دون المعنى، فجواب التقرير المثبت -وإن كان في صورة النفي- فالعرب تجريه مجرى جواب النفي المحض، وتجيبه على صورة النفي[17]؛ والمقصود: إثبات ما وقع السؤال عنه.

والمعنى: بلى قد آمنت ولكن أريد أن أرتقي إلى درجة المعاينة، أي: من درجة علم اليقين إلى عين اليقين، لأن ذلك به زيادة إيمان، وطمأنينة قلب؛ وهذا قول أكثر المفسرين[18]، ومن فوائد السؤال عن أمر متقرر عند السائل والمسؤول: أن يكون توطئة لما بعده، وقد ذكر الزمخشري والنسفي وأبو السعود وغيرهم أن الله تعالى قال لإبراهيم عليه السلام ﴿أولم تؤمن﴾، وقد علم أنه أثبت الناس إيماناً، ليجيب بما أجاب به، فيعلم السامعون أنه عليه السلام كان مؤمناً عارفاً به، وأن المقصود من السؤال هذه الفائدة، كما أن فيه لطفاً عظيماً بهم[19].

ومن اللطائف والفوائد ما أشار إليه ابن المُنيّر رحمه الله من أن التنصيص على إيمان إبراهيم عليه السلام مطلوب هنا، ليُدفع به عنه مظنّة الشك أو الاحتمال المتوهم من صيغة السؤال، مما لا يليق بمقام إبراهيم عليه السلام ؛ وبيان ذلك أن يقال: إن هذه الصيغة ﴿أولم تؤمن﴾ قد تستعمل ظاهراً في السؤال عن الكيفية، وقد تستعمل في التعجيز أو الاستعجاز، ومثاله: أن يدعي مدّعٍ أنه قادر على حمل شيء ثقيل جداً، وأنت جازم بعجزه عنه، فتسأله وتقول: أرني كيف تحمل هذا!

وهذه الصيغة -بلا شك- لم يردها إبراهيم عليه السلام من سؤاله ربّه حين قال: ﴿أرني كيف تحيى الموتى﴾، فأراد سبحانه أن يسأله سؤالاً يقرره بإيمانه، حتى يكون إيمانه خالصاً منصوصاً عليه بعبارةٍ لا تدع مجالاً للشك، ويفهمها كل من سمعها، فيندفع ما في اللفظ من احتمال متوهم[20]. والله تعالى أعلم.

- **المطلب الثالث: مسألة في قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:286].**

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة:286]، ما فائدة لفظ (افتعلت) في الثاني دون الأول»[21].

تمام الآية: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَآ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ

(16) انظر: الكشف والبيان (7/ 200).

(17) انظر: البحر المحيط (4/ 520).

(18) انظر: البسيط (4/ 398)، البحر المحيط (4/ 520)، تفسير سورة البقرة. ابن عثيمين (3/ 300).

(19) انظر: الكشاف (1/ 236)، التفسير الكبير (7/ 36)، مدارك التنزيل (1/ 132)، إرشاد العقل السليم (1/ 256).

(20) انظر: الانتصاف، ابن المنير (1/ 236).

(21) كشف المعاني، ص73.

أَخۡطَأۡنَآۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ [البقرة:286].

وجه الإشكال: أخبر الله ﷻ عن كسب الإنسان للخير والشر، فعبر عن الخير بـالفعل (كسب) على وزن فعل، بينما عبر عن الشر بالفعل (اكتسب) على وزن (افتعل)، ففيه زيادة عن الأول، فما وجه ذلك، وما فائدة إتيان الفعل في الموضع الثاني بزيادة أحرف ليست في الأول؟

الجواب: لم يجب عنها ابن جماعة ﷺ في كتابه هذا، وأُجيب عنها بأجوبة:

فمن ذلك ما أجاب به الراغب الأصفهاني ﷺ من أن (كسبت) و(اكتسبت) قيل: إنهما أحياناً يجريان مجرى واحداً.

ويقال لما أخذته لنفسك ولغيرك: كسبت، ولهذا قد يُعدى إلى مفعولين، فيقال: «كسبت فلاناً كذا»، ولا يحسن أن يقال: «اكتسبته كذا».

بينما الاكتساب لا يقال إلا لما استفدته لنفسك فقط.

وبناء عليه: فكل اكتساب كسب، وليس كل كسب اكتساباً.

وله نظائر في اللغة فيقال: خَبَزَ، وطَبَخَ، وشوى: إذا فَعلَ ذلك لنفسه أو فعله لغيره.

ويقال: اختبز، واطّبخ، واشتوى: إذا فعله لنفسه فقط[22].

والتعبير بهذا اللفظ فيه إشارة إلى عظيم رحمة الله تعالى بعباده، ولطفه بهم، فهو سبحانه يرغبهم في فعل الخير للآخرين، ويخبرهم أن الإنسان إذا فعل خيراً لغيره، فكأنه فعله لنفسه.

بينما يقيم عليه سلطان العدل، وميزان القسط، في باب الشر، فيخبره أنه لا تزر وازرة وزر أخرى، فإذا فعل الإنسان الشر، فإنّ فِعلَه يكون عليه، ولا يضر إلا نفسه.

ويمكن أن يقال: إن هذين الفعلين: إن اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فإذا اجتمعا في سياق واحد، افترقا في المعنى، فكان فعل (كسب) للخير، وفعل (اكتسب) للشر؛ وإذا افترقا في السياق فجاء أحدهما فقط، فيحتمل اللفظُ الواحد: المعنيين معاً، الخير والشر. والله تعالى أعلم.

- **المطلب الرابع: مسألة في قوله تعالى:** ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ **[الأنعام:76].**

قال ابن جماعة ﷺ: «مسألة: قوله تعالى: ﴿قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ﴾ [الأنعام:76] **مشكلٌ** غايةً، لأن الدال على عدم إلاهيّة الكوكب: إن كان التغيير قد وُجد قبل الأفول، فلا معنى لاختصاصه به؛ وإن كان الغيبة عن البصر، فليزم في الله تعالى؛ وإن كان كونه انتقل من كمال -وهو العلو- إلى نقصان، فقد كان ناقصاً عند الإشراق؛ وأيضاً فذلك معلوم له قبل الأفول أنه يأفل، وأنه في المشرق مساوٍ بحاله في المغرب»[23].

(22) تفسير الراغب الأصفهاني (1/ 599).

(23) كشف المعاني، ص116.

تمام الآية: قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّي فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْآفِلِينَ﴾ [الأنعام:76].

وجه الإشكال: ناظر إبراهيم عليه السلام قومه المشركين، وبيّن لهم أن هذه الكواكب لا تستحق أن تكون آلهة تُعبد، وأخذ يجادلهم لينقلهم من الشرك إلى التوحيد، فلما أظلم عليه الليل رأى كوكباً في السماء، فقال -من باب المناظرة والتنزل والاستدراج- هذا ربي، فَهَلمَّ ننظر: هل يستحق الربوبية؟ وهل يقوم الدليل على ذلك، فلما غاب الكوكب، قال إبراهيم: لا أحب من يغيب، لأن الإله الحق المستحق للعبادة لابد أن يكون حاضراً لا يغيب عن معبوديه، وهذا الكوكب قد غاب فلا يستحق أن يكون إلهـاً[24].

ووجه الإشكال عند ابن جماعة مبني على عقيدته الأشعرية، ومن أصول الأشاعرة، ومقدماتهم الكلامية[25]: أن الانتقال تغير، والمتغير حادث، والحادث لا يصلح للألوهية، وكذلك عندهم أن كل متحرك محدث، أو كل متحرك ممكن يقبل الوجود والعدم. ويسمى دليل حدوث الأجسام[26]، أو دليل الحدوث والعدم.

ومنهم -كما يذكر ابن تيمية رحمه الله- من جعل هذا هو دليل إبراهيم عليه السلام على إثبات الصانع، وأنه استدل بالأفول -وهو عندهم الحركة والانتقال- استدل به على حدوث ما قام به ذلك[27].

وبناءً على هذا: استشكل ابن جماعة هذا الاستدلال، وتساءل عن وجه حجة إبراهيم عليه السلام على قومه، فقال: كيف جعل إبراهيم عليه السلام الأفول دليلاً على عدم صلاحية الكوكب للإلهية؟ هل لأنه طرأ عليه تغير؟ فالتغير حاصل منذ بزوغ الكوكب، فلا معنى لجعل التغير مختصاً بالأفول فقط؛ وإن كان استدل بالأفول على النقصان الحاصل عند الغروب، فالنقصان موجود في الكوكب منذ الشروق، فلماذا يخص بالأفول؟ وإن استدل بالأفول على الانتقال: فهو موجود أيضاً منذ ظهر!

فالتغير والحركة والانتقال كلها موجودة في الكوكب في جميع أحواله، فلماذا خصه بالأفول فقط؟

الجواب: لم يجب ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا عن هذا الإشكال، مع أن استشكاله على الأشاعرة صحيح، في عدم صحة الاستدلال بهذا الدليل على التغير والحدوث، فإن الاستدلال بالأفول دون الظهور غير صحيح، والاستدلال بالغروب على النقصان دون الشروق الذي

(24) انظر: تيسير الكريم الرحمن، ص376.

(25) انظر: المواقف في علم الكلام، الإيجي، ص245.

(26) الأجسام عندهم لا تخلو عن الحوادث، وكل ما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث؛ والأجسام لا تخلو عن الأعراض، والأعراض حادثة لأنها لا تبقى زمانين، وكذلك الجسم لا يخلو عن الحركة والسكون، وهما حادثان. وهم قد أثبتوا حدوث العالم بحدوث الأجسام، وأثبتوا ذلك بحدوث صفاتها، التي هي= =الأعراض، فاضطرهم ذلك إلى القول بحدوث كل موصوف، ومنه نفوا بعض الصفات عن الله تعالى ومنها الكلام والنزول، لأنها عندهم تغير وانتقال. انظر: المواقف، الإيجي، ص245.

(27) انظر: بغية المرتاد، ص358.

يوافقه في النقصان لا يصح أيضاً، فكما أن الأفول تغير، فالظهور أيضاً تغير، وكما أن الغروب نقصان، فكذلك الشروق في بدايته نقصان.

ويمكن الجواب عن المسألة بالنقاط الآتية:

أولاً: الإشكال مبني على عقيدة الأشاعرة الذين ينفون الألوهية عن غير الله تعالى بدليل الحدوث. وقادهم ذلك إلى نفي صفات الأفعال عن الله تعالى، فهم يزعمون أن الله سبحانه لا تقوم به الصفات والأفعال، لأنها أعراض حادثة لا تقوم إلا بجسم، فلو قامت بالله سبحانه لكان جسماً، ومنه: نفوا بعض الصفات والأفعال عن الله سبحانه.

وأما على عقيدة أهل السنة والجماعة فلا يرد الإشكال أصلاً، لأن هذه القواعد والمقدمات غلط من أصلها، والاستدلال بها لا يصح، فقولهم باطل بإجماع أهل السنة والجماعة، وطريقتهم في المقدمات والنتيجة أيضاً باطلة، والاستدلال بدليل الحدوث والعدم، على نفي الألوهية دليل مبتدع مخالف لطريقة الرسل عليهم السلام، كما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، إذ قال «ولهذا قد اعترف حذاق أهل الكلام كالأشعري وغيره بأنها ليست طريقة الرسل وأتباعهم ولا سلف الأمة وأئمتها، وذكروا أنها محرمة عندهم. بل المحققون على أنها طريقة باطلة وأن مقدماتها فيها تفصيل وتقسيم يمنع ثبوت المدعي بها مطلقا»[28].

كما بيّن ابن تيمية رحمه الله بطلان قول القائل: كل متحرك محدث، أو كل متحرك ممكن يقبل الوجود والعدم، وبيّن أن هذه المقدمة ليست ضرورية فطرية، باتفاق العقلاء، بل من يدعي صحة ذلك يقول: إنها لا تُعلم إلا بالنظر الخفي[29].

واستشكال ابن جماعة هنا ملزم للأشاعرة على فساد الاستدلال بالحدوث على نفي الألوهية كما هو ظاهر.

وهو دليل مناقض للفطرة، وأصحابه متناقضون فيه، وإقرار إبراهيم عليه السلام في هذه القصة حجة على فساد قولهم هذا، لأنه حينئذ يكون مقراً بأن رب العالمين قد يكون متحيزاً أو متنقلاً أو متغيراً، وأنه لم يجعل هذه الحوادث تنافي وجوده، وإنما جعل المنافي لذلك هو الأفول فقط، وهو مغيبه، فاتضح من هذا أن قصة إبراهيم إلى أن تكون حجة عليهم أقرب من أن تكون حجة لهم، مع أنه لا حجة لهم فيها من الأصل[30].

ثانياً: من فسر الأفول بالانتقال أو التغير أو التحرك فقد أخطأ، إذ إن الأفول هو التغيب والاحتجاب، باتفاق أهل اللغة والتفسير، كما يقوله ابن تيمية رحمه الله[31]، وليس هو الحركة، سواءً كانت حركة مكانية -وهي الانتقال-، أو حركة في الكم، كالنمو، أو في الكيف، كالبياض والاسوداد.

(28) مجموع فتاوى ابن تيمية (3/ 304).

(29) انظر: درء تعارض العقل والنقل (1/ 112).

(30) انظر: المصدر السابق.

(31) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (5/ 547).

وليس هو التغير، ففي لغة العرب: لا يسمى كل متحرك أو متغير: آفلاً.

وإبراهيم عليه السلام لم يقل: (لا أحب الآفلين) حين رأى الكوكب يتحرك، بل قاله حين غاب واحتجب.

ولم يجعل إبراهيم عليه السلام بزوغ الكوكب وحركته دليلاً على نفي كون الآفل رب العالمين، إنما جعل الدليل مغيبه.

مع التنبه لأمر مهم، وهو أن إبراهيم عليه السلام لم يقصد بقوله للكوكب: (هذا ربي) أنه رب العالمين، ولم يكن قوم إبراهيم أصلاً يعتقدون ذلك، فهم لا يعتقدون أن الكواكب تخلق السموات والأرض وتخلق العالم ونحو ذلك، إنما يشركون بها مع الله سبحانه، كحال المشركين زمن النبي ﷺ مع أصنامهم، ولم يكن المشركون يثبتون مع الله تعالى إلهاً مساوياً له في الصفات والأفعال.

وأيضاً فلو كان قوله (هذا ربي) أي هذا رب العالمين، لكانت قصة إبراهيم عليه السلام حجة عليهم، لأنه حينئذٍ لم تكن الحركة عنده مانعة من كونه رب العالمين، وإنما المانع هو الأفول[32].

وأما قول ابن جماعة: «وإن كان الغيبة عن البصر، فليزم في الله تعالى»، فلا حجة فيه ألبتة، لأن الله تعالى لم يغب جل جلاله، بل احتجب عن أبصار عباده، فلا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار، وهو معهم بعلمه، وهو أقرب إلى أحدهم من حبل الوريد، فهو العليّ مع دُنوّه من خلقه، وهو المتصرف فيهم الفعّال لما يريد، وهذا مستقر في الفِطر السليمة لا يمكن لهم جحوده، إلا مكابرة ومعاندة.

والخلاصة: أن هذا الإشكال أورده المؤلف بناءً على عقيدة الأشاعرة، وهو غير وارد على مذهب أهل السنة والجماعة، الذين ينكرون دليل الحدوث من أصله، ويرون بطلانه، ويثبتون لله تعالى ما أثبته لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأنه سبحانه ليس كمثله شيء وهو السميع البصير؛ وكلهم مجمعون على ذلك، كما قال ابن عبد البر رحمه الله: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، وحملها على الحقيقة لا على المجاز»[33]. والحمد لله رب العالمين.

- **المطلب الخامس: مسألة في قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف:7].**

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف:7] لا يجوز فيه التعليق بالاستفهام، لأن من شرط التعليق أن لا يعمل الفعلُ في أحد المفعولين، وها هنا قد عمل»[34].

تمام الآية: قوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى ٱلْأَرْضِ زِينَةً لَّهَا لِنَبْلُوَهُمْ أَيُّهُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الكهف:7].

وجه الإشكال:

التعليق: هو إبطال عمل الفعل لفظًا، لا معنى، على

(32) انظر: منهاج السنة (2/ 193).

(33) التمهيد (5/ 156).

(34) كشف المعاني، ص213.

سبيل اللزوم[35].

وسببه: أن يقع بين الفعل وبين ما يتعلق به مانع، مثل: لام الابتداء نحو: «علمت لزيد قائم»؛ أو استفهام نحو: «علمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو؟» إلى غير ذلك من الموانع؛ لكن: تكون الجملة في محل نصب.

وأيّ: اسم استفهام مبتدأ مرفوع[36]، ولم يعمل فيه الفعل (نبلو)، ولو عمل فيه لكان منصوباً.

الجواب: لم يجب ابن جماعة رحمه الله هنا عن هذا الإشكال، وتقرير الجواب أن يقال:

إن من المقرر في كتب إعراب القرآن أنّ (أيّ) اسم استفهام مبتدأ مرفوع، و(أحسن) خبرها؛ وجملة (أيهم أحسن): مفعول به للفعل (نبلو) المعلق، لأنه سبب العلم، في محل نصب.

قال السمين الحلبي رحمه الله: «قوله تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَحْسَنُ﴾ [الكهف:7] يجوز في (أيهم) وجهان:

أحدهما: أن تكون استفهامية مرفوعة بالابتداء، و(أحسن) خبرها؛ والجملة في محل نصب معلقة لـ (نبلوهم) لأنه سبب العلم كالسؤال والنظر.

والثاني: أنها موصولة بمعنى الذي و(أحسن) خبر مبتدأ مضمر، والجملة صلة لـ (أيهم)، ويكون هذا الموصول في محل نصب بدلاً من مفعول (لنبلوهم) تقديره: لنبلو الذي هو أحسن. وحينئذ تحتمل الضمة في (أيهم) أن تكون للبناء»[37].

وقال الزجاج رحمه الله: «(أيهم): مرفوع بالابتداء، إلا أن لفظه لفظ الاستفهام، والمعنى: لنختبر أهذا أحسن عملاً أم هذا؟»[38].

وقد قرر الزمخشري نحو هذا التقرير في قوله تعالى: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا﴾ [الكهف:12] إذ بيّن أن (أيّ) يتضمن معنى الاستفهام، فلذلك عُلق عنه الفعل (لنعلم)[39]، والآيتان متشابهتان.

وبقي احتمال لما ذكره ابن جماعة وهو على قراءة من قرأ: ﴿إلا ليُعْلَمَ أيُّ الحزبين﴾؛ وأما على غيرها فلا يرد إشكال. والجواب عنها كذلك أن يقال:

أولاً: إن هذه القراءة شاذة، لم يُقرأ بها، وإنما حكاها الأخفش، كما ذكره ابن خالويه[40].

ثانياً: على فرض صحة هذه القراءة التي بُني الفعل (يعلم) لما لم يُسمّ فاعله، فإن (أيّ) لم يعمل فيه الفعل (نبلو)، لأنه معلق عنه أيضاً، كما ذكره الزمخشري[41]، وارتفاعه إنما هو بالابتداء، لا بإسناد الفعل (يعلم) إليه، ويكون فاعل (يعلم) هو مضمون الجملة، بينما يكون المفعول الأول محذوفاً، لدلالة المعنى عليه، ويكون التقدير:

(35) انظر: شرح الكافية الشافية، ابن مالك (2/ 560).

(36) انظر: الدر المصون، السمين (4/ 435)، مشكل إعراب القرآن، أ.د.أحمد الخراط (2/ 636).

(37) الدر المصون (4/ 435).

(38) إعراب القرآن، الزجاج (3219).

(39) انظر: الكشاف (2/ 519).

(40) انظر: القراءات الشاذة، ابن خالويه، ص76.

(41) انظر: الكشاف (2/ 519).

(لِيُعلِم اللهُ الناسَ أيَّ الحزبين) كما اختاره أبو حيان[42].

وبهذا يتضح الجواب، والحمد لله.

- **المطلب السادس: مسألة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [الحج:33].**

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [الحج:33] فيه إشكال، وذلك أن الغيّ[43] هاهنا إن كان المكان، فكيف يغيّ بآل[44] البيت العتيق، لأن البيت وما قاربه لا يذكّى فيه؟

تمام الآية: قوله تعالى: ﴿لَكُمۡ فِيهَا مَنَٰفِعُ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمًّى ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ [الحج:33]»[45].

وجه الإشكال: يخبر الله سبحانه وتعالى أن لنا في الهدايا والبدن المسوقة منافع كثيرة، كحلبها وركوبها والانتفاع بصوفها وغيره، إلى وقت محدد، وهو وقت ذبحها إذا وصلت محلها، وهو البيت العتيق، فمحل الهدي وانتهاؤه إلى البيت العتيق[46].

واستشكل ابن جماعة أن الله سبحانه جعل غايتها التي تنتهي إليها وتذبح فيها هو البيت العتيق، الذي هو الكعبة، والبيت ليس محلاً للذبح، ولا يذكّى فيه.

الجواب: لم يجب ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا عن هذا الإشكال.

ويمكن الجواب عنه بأن يقال: إن معنى البيت العتيق هو الحرم كله، كما قال ابن الجوزي رحمه الله: «﴿إِلَى ٱلۡبَيۡتِ﴾ يعني عند البيت، والمراد به: الحرم كله، لأنّا نعلم أنها لا تُذبح عند البيت ولا في المسجد»[47]، وقال السعدي رحمه الله: «البيت العتيق: الحرم كله، منى وغيرها»، فمِنى من الحرم، وهي محل للنحر والذبح، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «نحرت ها هنا ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم»[48].

وأما من رأى أن معنى البيت العتيق: الكعبة[49]، فلا إشكال فيه أيضاً، إذ يصح أن يكون المراد: أن محلها البيت العتيق وما قاربه، كما قال الشوكاني رحمه الله: « ﴿ثُمَّ مَحِلُّهَآ إِلَى ٱلۡبَيۡتِ ٱلۡعَتِيقِ﴾ أي: حيث يحل نحرها، والمعنى: أنها تنتهي إلى البيت العتيق وما يليه من الحرم»[50].

ووجه القرطبي رحمه الله ذلك بأن المراد أنها تنتهي إلى البيت العتيق وهو الطواف؛ فيكون معنى قوله تعالى: ﴿مَحِلُّهَآ﴾ مأخوذ من إحلال المحرم، وذلك أن شعائر الحج كلها من الوقوف بعرفة ورمي الجمار والسعي، تنتهي

(42) البحر المحيط (14/ 229).

(43) أي: الغاية المستفادة من حرف الجر (إلى)، فمن معانيها: انتهاء الغاية، ويكون ما بعدها مُغياً بها.

(44) هكذا في المطبوع، ولعل الصواب أنها: (إلى)، فتكون العبارة: (يغيّ بإلى البيت العتيق)؛ على أن هذه العبارة جاءت في طبعة د.الهنداوي، ص203 هكذا: (فيه إشكال، وذلك أن المعني هاهنا: إن كان المكان فكيف يعني بالبيت العتيق، وما قاربه لا يذكّى فيه).

(45) كشف المعاني، ص247.

(46) انظر: تفسير ابن كثير (5/ 2385)، تيسير الكريم الرحمن، ص752.

(47) زاد المسير (5/ 430).

(48) رواه مسلم (4/ 43) ح1218، كتاب الحج، باب ما جاء أن عرفة كلها موقف.

(49) هذا اختيار ابن كثير انظر: تفسيره (5/ 2385).

(50) فتح القدير (3/ 616).

إلى طواف الإفاضة بالبيت العتيق[51]، ويكون ذكر البيت هاهنا: لأنه أشرف الحرم وأعظمه، وهو المقصود بالهدي وغيره. كما قاله ابن عطية رحمه الله[52].

وبناءً على ذلك: فمن رأى أن معنى البيت العتيق: الحرم كله، منى وغيرها، فلا إشكال عليه، لأن الحرم محل للذبح والنحر.

ومن رأى أن معنى البيت العتيق: الكعبة، فيكون المراد: ما قارب البيت، ومحل النحر قريب منه، أو يكون المراد: أن أعمال الحج تنتهي إلى البيت بالطواف به، ويكون المحِل مأخوذ مما يصير به المحرم حلالاً، والله أعلم. وبهذا يزول الإشكال والحمد لله.

- **المطلب السابع: مسألة في قوله تعالى:** ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج:60].

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ﴾ [الحج:60] الإشارة في ﴿ذَٰلِكَ﴾ لماذا؟ والعطف بالواو على أي شيء؟ وما مناسبة تعليل ما تقدم بالإيلاج؟

تمام الآيتين: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ ٦٠ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيْلِ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ [الحج:60-61].

وجه الإشكال: أخبر الله ﷻ في الآيات السابقة عن جزاء المهاجرين الذي هاجروا في سبيل الله ثم قُتلوا أو ماتوا، وبيّن سبحانه أنه سيرزقهم رزقاً حسناً، ويدخلهم الجنة التي يرضون فيها، ثم أعقب هذا الوعد باسم الإشارة ﴿ذَٰلِكَ﴾، فتساءل ابن جماعة إلامَ يشير، وعلامَ عُطف؟ إذ قد جاء بعدها بحرف العطف فقال: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ﴾ فما المعطوف عليه هنا؟ ثم تساءل عن المناسبة بين الآيتين المذكورتين؟

الجواب: لم يجب ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا عن هذا الإشكال.

وأجاب عنه البقاعي رحمه الله بأن مدار إزالة الإشكال على النظر في معاني الأسماء الحسنى والصفات العلى التي ختم الله تعالى بها هذه الآيات.

فإن الله سبحانه لما وعد المهاجرين بالرزق الحسن، والمدخل المرضي، قرر أنه عليم بمقاصدهم وأعمالهم، حليم عن تقصيرهم؛ ولكن: هاتان الصفتان -العلم والحلم- قد يُتوهم من ورودها هنا أن المظلومين المهاجرين ينبغي أن يحلموا ويعفوا عن الظالمين، وأنه لا ينبغي لهم أخذ حقوقهم من خصومهم، فَلِكَيْ يزول هذا التوهم قال سبحانه: ﴿ذَٰلِكَ﴾ أي: الأمر المقرر المستفاد من صفات الله تعالى، لا يعني ترك الحقوق، فمن أراد أخذ حقه وعاقب بمثل ما عوقب به، فهو مأذون له فيه[53].

وهذه الأمور المقررة، فيها حكم كثيرة، ومصالح شرعية معنوية، وقد تخفى على كثير من الناس، مع أنه سبحانه قد أحكمها أيما إحكام، فلما قرر ذلك: أعقبه بذكر دليل على إحكامه المخلوقات الحسية المشاهدة، من دخول

(51) انظر: الجامع لأحكام القرآن (14/ 390).

(52) المحرر الوجيز (7/ 51).

(53) نظم الدرر (5/ 168).

الليل في النهار، ودخول النهار في الليل، والتي لاشك أن تعاقبها فيه مصالح عظيمة للخلق.

فجمع سبحانه بين بيان إحكامه للأمور الشرعية المعنوية، والأمور الكونية الحسية، فسبحان الحكيم الخبير.

وأجاب عنه الزمخشري وأبو حيان بالنظر إلى نزول الآية، فقد ذُكر أنها نزلت في قوم من المؤمنين، لقيهم الكفار في الأشهر الحرم، فأبى المؤمنون قتالهم، وأصر المشركون على القتال، فلما اقتتلوا نصر الله المؤمنين[54].

ومناسبتها لما تقدم: أنه سبحانه لما ذكر من هاجر وقُتل أو مات في سبيله، أخبر أنه لا يدع نصرتهم في الدنيا، على من بغى عليهم.

ويكون تقدير ﴿ذَٰلِكَ﴾: الأمر ذلك.

ومناسبتها لذكر الإيلاج بعدها: أن الله سبحانه قادر على نصرة المؤمنين رغم شدة الأمور عليهم، ومن آيات قدرته البالغة أنه يولج الليل في النهار، والنهار في الليل، فمن قدر على هذا الأمر العظيم، قادر على نصرة المؤمنين على الكافرين وهو أهون عليه سبحانه[55].

واختار ابن عاشور ﷺ أن مقصود الإشارة بـ﴿ذَٰلِكَ﴾: التنبيه على الاهتمام بما سيأتي ذكره، وتقع للفصل بين كلامين، أو بين وجهين من كلام واحد[56].

والله تعالى أعلم.

(54) انظر: لباب النقول، السيوطي، ص164.

(55) الكشاف (3/ 128)، البحر المحيط (15/ 393).

(56) التحرير والتنوير (17/ 250).

• **المطلب الثامن: مسألة في قوله تعالى:** ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس:40].

قال ابن جماعة ﷺ: «مسألة: قوله تعالى: ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس:40] مشكل، لأن الليل سابق النهار، والليلة قبل اليوم بالإجماع»[57].

تمام الآية: ﴿لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾ [يس:40].

وجه الإشكال: من المتقرر بالإجماع[58]: أن الليل سابق للنهار، وهنا يذكر الله سبحانه أن الليل لا يسبق النهار، فما الجواب عنه؟

الجواب: لم يجب ابن جماعة ﷺ في كتابه هذا عن هذا الإشكال.

وأجيب عنه بأن المراد: أن الليل لا يفوت النهار، وليس المقصود أن الليل لا يتقدم على النهار، كما تقول: سبقني فلان، أي: فاتني ولم أدركه، وهذا مروي عن ابن عباس ومجاهد والضحاك وأبي صالح وعكرمة[59]، فعن ابن عباس أنه قال: «إذا اجتمعا في السماء كان أحدهما بين يدي الآخر، فإذا غابا: غاب أحدهما بين يدي الآخر»[60]، وعن الضحاك ﷺ أنه قال: «لا يذهب الليل من هـهنا

(57) كشف المعاني، ص302.

(58) نقل الإجماع الكرماني في «غرائب التفسير» (2/ 691)، والزركشي في «البرهان» (3/ 241).

(59) انظر: أقوالهم في «الدر المنثور». السيوطي (12/ 351).

(60) رواه ابن جرير في «جامع البيان» (19/ 440).

حتى يجيء النهار من هـهنا، وأومأ بيده إلى المشرق»[61]، وأقوال السلف متفقة على هذا المعنى، كما بيّنه ابن جرير رحمه الله فقال: « ﴿وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ﴾ [يس:40] يقول تعالى ذكره: ولا الليل بفائت النهار، حتى تذهب ظلمته بضيائه، فتكون الأوقات كلها ليلا.

وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل، على اختلاف منهم في ألفاظهم في تأويل ذلك، إلا أن معاني عامتهم الذي قلناه»[62].

وبهذا يزول الإشكال والله تعالى أعلم.

- **المطلب التاسع: مسألة في قوله تعالى:** ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الزمر:4].

قال ابن جماعة رحمه الله: «مسألة: قوله تعالى: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ﴾ [الزمر:4] مشكل، لأنه لو أراد الولد الحقيقي لا يصح أن يكون مما يُخلق، وإن أراد الولد يعني المكرم، لقول اليهود: ﴿نَحۡنُ أَبۡنَٰٓؤُاْ ٱللَّهِ وَأَحِبَّٰٓؤُهُۥۚ﴾ [المائدة:18]، وقول عيسى: (سأذهب إلى أبي وأبيكم) لا يكون فيه احتجاج على المشركين»[63].

تمام الآية: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [الزمر:4].

الجواب: لم يجب ابن جماعة رحمه الله في كتابه هذا عن هذا الإشكال.

وأجيب عنه بأن هذا الإشكال ليس بوارد على المعنى الصحيح الذي اختاره ابن كثير[64] والسعدي[65] والشنقيطي[66] في معنى الآية، وهو أن الله سبحانه بيّن أنه لا ولد له، كما يزعمه المشركون الجاهلون في الملائكة، وكما يزعمه المعاندون من اليهود والنصارى في عزير وعيسى عليهما السلام، فأخبر سبحانه أنه لو أراد أن يتخذ ولداً لكان الأمر على خلاف ما تزعمون أيها المفترون.

وهذا شرط لا يلزم وقوعه ولا جوازه، بل هو محال في حق الله سبحانه، وإنما المراد بيان جهلهم فيما افتروه وادعوه وزعموه، ولهذا نظائر، منها قوله تعالى: ﴿لَوۡ أَرَدۡنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهۡوٗا لَّٱتَّخَذۡنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ﴾ [الأنبياء:17]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ إِن كَانَ لِلرَّحۡمَٰنِ وَلَدٞ فَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡعَٰبِدِينَ﴾ [الزخرف:81]، فهذا كله من باب الشرط، ويجوز تعليق الشرط على المستحيل، لمقصد يريده المتكلم، ولذلك نزه نفسه سبحانه بعدها فقال: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ﴾ [الزمر:4]، أي: تنزه وتقدس عن أن يكون له ولد، فهو سبحانه الأحد الصمد الغني عما سواه، وكل شيء عبد فقير محتاج إليه[67].

وبهذا يزول الإشكال، والحمد لله.

---

(61) عزاه السيوطي في «الدر المنثور» (12/ 353) إلى ابن أبي حاتم.

(62) جامع البيان (19/ 438).

(63) كشف المعاني، ص316.

(64) انظر: تفسير ابن كثير (6/ 439).

(65) انظر: تيسير الكريم الرحمن، ص994.

(66) انظر: أضواء البيان (3/ 344).

(67) انظر: تفسير ابن كثير (6/ 439).

***

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وآله وصحبه أجمعين، أما بعد، فأحمد الله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، على ما أعان ويسر من إتمام هذا البحث.

وقد خرجت منه بنتائج وتوصيات، كما يأتي:

أهم النتائج:

1- سمو مكانة ابن جماعة العلمية، في زمانه، من خلاله تسمنه القضاء في عدد من البلدان، مما يدل على فضله وعلمه ومكانته.

2- حسن تآليف ابن جماعة وأهميتها، ومنها: كتابه تذكرة السامع، ومنها أيضاً هذا الكتاب: كشف المعاني، فقد تميز بسهولة العبارة، ووضوح الفكرة، وإيصال المعلومة بأيسر طريق.

3- تميزت آراؤه التفسيرية وتوجيهاته في المتشابه بموافقته للجمهور، فلم يظهر لي شذوذ في الآراء، أو ميل للغرابة في الاختيارات.

4- اشتمل كتاب كشف المعاني على (674) مسألة، أجاب عنها كلها إلا (9) مسائل، كانت هي موضوع هذا البحث. والإشكال فيها منتوع كما يأتي:

فالمسألة الأولى والثالثة: في المتشابه اللفظي بين آيتين، أو في آية واحدة.

وأما بقية المسائل: فهي في المتشابه المعنوي المشكل، إما من جهة المعنى التفسيري، أو اللغوي أو الفقهي، ونص على وجود الإشكال في ثلاث منها، فقال: (مشكل) أو (مشكل غايةً).

أهم التوصيات:

1- التنقيب عن المسائل الهامة التي لم يجب عنها المفسرون في ثنايا كتبهم، وإفرادها بالبحث والدراسة، إتماماً للفائدة، وسداً لثغرة يسيرة في بعض كتب أهل العلم، وهو -كما ذكرت في المقدمة- من مقاصد التأليف التي أشار إليها العلماء المتقدمون.

2- البحث عن المسائل التي تركها المفسرون دون ترجيح، ودراستها دراسة مقارنة، للوصول إلى القول الراجح -حسب الاستطاعة-.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

***

فهرس المصادر والمراجع

إرشاد العقل السليم. أبو السعود، محمد بن محمد العمادي، ط4، بيروت: دار إحياء التراث، 1414هـ.

البحر المحيط. أبو حيان، محمد بن يوسف، ط1، بيروت: دار الرسالة العالمية، 1436هـ.

البسيط. الواحدي، علي بن أحمد، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1، الرياض: جامعة الإمام، 1430هـ.

بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، تحقيق: موسى الدويش، ط3، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1415هـ.

تاج العروس. الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني، تحقيق: د.سمير شمس، ط1، بيروت: دار صادر، 2011م.

التحرير والتنوير. ابن عاشور، محمد الطاهر ابن عاشور، ط1، تونس: دار سحنون، د.ت.

تفسير القرآن العظيم. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1419هـ.

التفسير الكبير. الرازي، محمد بن عمر، تحقيق: مكتب دار إحياء التراث، ط1، بيروت: دار إحياء التراث، 1429هـ.

تفسير سورة البقرة. العثيمين، محمد بن صالح، ط1، الدمام: دار ابن الجوزي، 1423هـ.

التمهيد. ابن عبدالبر، يوسف بن عبد الله بن محمد النمري، تحقيق: د.بشار عواد وآخرين، ط1، لندن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، 1439هـ.

تيسير الكريم الرحمن. السعدي، عبدالرحمن بن ناصر، تحقيق: قسم تحقيق التراث بدار الميمان، مطبوع ضمن مجموع مؤلفات الشيخ السعدي، ط3، الرياض: دار الميمان، 1444هـ.

جامع البيان. الطبري، محمد بن جرير، تحقيق: د.عبدالله التركي، ط1، الرياض: دار عالم الكتب، 1424هـ.

الجامع لأحكام القرآن. القرطبي، محمد بن أحمد، تحقيق: د.عبدالله التركي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1427هـ.

الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. السمين، أحمد بن يوسف الحلبي، تحقيق: علي معوض وآخرين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ.

درء تعارض العقل والنقل. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، ط2، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1411هـ.

ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب. جرير، جرير بن عطية الخطفي، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط3، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

زاد المسير. ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي، ط1، بيروت: المكتب الإسلامي، 1407هـ.

شرح الكافية الشافية. ابن مالك، محمد بن عبدالله، تحقيق: د.عبدالمنعم هريدي، ط3، مكة: جامعة أم القرى، 1434هـ.

فتح القدير. الشوكاني، محمد بن علي، تحقيق: د.عبدالرحمن عميرة، ط3، مصر: دار الوفاء، 1426هـ.

الكشاف. الزمخشري، محمود بن عمر، تحقيق: أبي عبدالله الداني، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 1429هـ.

كشف المعاني. ابن جماعة، بدر الدين محمد بن إبراهيم، تحقيق: ناصر القطامي، ط1، الرياض: مؤسسة آيات، 1432هـ.

الكشف والبيان. الثعلبي، أحمد بن محمد، تحقيق: مجموعة باحثين في (رسائل علمية)، ط1، جدة: دار التفسير، 1436هـ.

لباب النقول. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط1، بيروت: دار الكتاب العربي، 2021م.

المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم. الخراط، أحمد بن محمد، ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1426هـ.

مجموع الفتاوى. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، جمع: عبدالرحمن بن قاسم، ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1425هـ.

المحرر الوجيز. ابن عطية، عبدالحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1، قطر: وزارة الأوقاف، 1436هـ.

مختصر في شواذ القرآن. ابن خالويه، الحسين بن أحمد، تحقيق: برجستراسر، ط1، بيروت: المعهد الألماني، 1430هـ.

مدارك التنزيل. النسفي، عبدالله بن أحمد، ط1، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، د.ت.

معاني القرآن وإعرابه. الزجاج، إبراهيم بن السري، تحقيق:

د.عبدالجليل عبده شلبي، ط1، القاهرة: دار الحديث، 1424هـ.

مقاييس اللغة. ابن فارس، أحمد بن فارس، تحقيق: عبدالسلام هارون، ط1، بيروت: دار الجيل، د.ت.

مقدمة ابن خلدون. ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد، تحقيق: د.علي عبدالواحد وافي، ط4، القاهرة: دار نهضة مصر، 2006م.

منهاج السنة. ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام، تحقيق: د.محمد رشاد سالم، ط1، الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1406هـ.

المواقف في علم الكلام. الإيجي، عبدالرحمن بن أحمد، ط1، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

نظم الدرر. البقاعي، إبراهيم بن عمر، تحقيق: عبدالرزاق المهدي، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ.

النكت والعيون. الماوردي، علي بن محمد، تحقيق: السيد عبدالمقصود، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1428هـ.

***